Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 264 - 277

Analysis of the dual exchange rate reality and its implications for monetary stability (The parallel market for the Libyan dinar as a case study)

Abdullah Maetouq Ahmed Almarash*
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University – Libya
***Email:** abdallahalmerash@bwu.edu.ly

تحليل واقع سعر الصرف المزدوج وانعكاساتها على الاستقرار النقدي (السوق الموازي للدينار الليبي نموذجًا)

عبد الله معتوق أحمد المرعاش *
قسم التمويل والمصارف ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بني وليد - ليبيا

Received: 12 - 01 - 2026; Accepted: 12 - 03 - 2026; Published: 03 - 04 - 2026

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظام سعر الصرف المزدوج في ليبيا، وذلك بدراسة التفاعل بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي وسعر الصرف في السوق الموازية، فضلاً عن آثار ذلك على الاستقرار النقدي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسات النقدية في الدول ذات النظام الريعي، حيث يؤدي استخدام أسعار صرف متعددة إلى تشوهات هيكلية في النظام النقدي.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتفسير أسباب نشوء السوق الموازية، ومنها ندرة العملات الأجنبية، ومحدودية قدرة النظام الإنتاجي المحلي، والاعتماد الكبير على السلع المستوردة. كما تناقش الدراسة الآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف هذه، بما في ذلك ارتفاع معدل التضخم العام، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، واتساع فجوة الأسعار، وتزايد المضاربة، مما يقلل من فعالية السياسات النقدية.

خلصت الدراسة إلى أن استمرار نظام سعر الصرف المزدوج يقلل من فعالية البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، مما يزيد بدوره من هشاشة الاقتصاد الوطني. كما أوصت الدراسة بتوحيد سعر الصرف، وزيادة الشفافية في إدارة العملات الأجنبية، واعتماد إصلاحات اقتصادية شاملة لدعم نظام الإنتاج المحلي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النقدية، التضخم، السوق الموازي، السيولة.

Abstract

The purpose of this research is to analyze the dual exchange rate system in Libya by examining the interaction between the official exchange rate of the Libyan Dinar and the exchange rate in the parallel market, with particular reference to monetary stability.

The importance of this research is in shedding light on one of the most significant challenges facing monetary policies in rentier economies, where structural distortions in money and financial markets are widespread due to the use of multiple exchange rates.

The research relies on the descriptive-analytical method, with reference to statistical data and official reports, to clarify the reasons for the development of the parallel market, which include the scarcity of foreign currency, the low production capacity of local markets, and their high reliance on imports.

The research also discusses the economic effects of this policy, such as the high levels of inflation, the erosion of confidence in the local currency, price differences, and speculation, which affect the effectiveness of monetary policies.

The research concluded that the continuation of the dual exchange rate system would undermine the role of the central bank in maintaining monetary stability, leading to the instability of the national economy.

The research recommended the necessity to unify the exchange rate, increase transparency in managing foreign exchange, and implement comprehensive economic reforms to support local production instead of relying on the parallel market.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 264 - 277

Keywords: Exchange rate, cash, inflation, parallel market, liquidity..

المقدمة

يواجه الاقتصاد الليبي، رغم وفرة موارده النفطية، أزمة نقدية تتسم بفجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. إن استخدام نظام سعر الصرف المزدوج ليس ممارسة جديدة في الاقتصاد، إذ يُستخدم غالبًا كحل مؤقت لكبح هروب رؤوس الأموال والتضخم(المرعاش ،2022). إلا أن الوضع في ليبيا يُظهر أن هذا النظام تحوّل إلى مشكلة هيكلية دائمة، تُهدد فعالية السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي. وقد برزت هذه المشكلة في النظام النقدي، لا سيما في سنوات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تم اعتماد نظام سعر صرف مزدوج، يتألف من السعر الرسمي الذي تحدده السلطات النقدية والسعر الموازي المحدد في السوق السوداء. وقد أثرت الفجوة الناجمة عن الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي على أداء النظام المصرفي والتجارة والأسعار، مما أدى إلى عدم استقرار نقدي(المرعاش ،2025). وقد أدى شح العملات الأجنبية وارتفاع الطلب إلى توسع السوق الموازية، لتصبح جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الليبي. تطورت العلاقة بين السوق الرسمية والسوق الموازية إلى وضع ذي تأثير مباشر وهام، حيث تؤثر السوق الموازية على الأسعار والتضخم والاحتياطيات الأجنبية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة هذه المسألة وتأثيرها على الاستقرار النقدي، مع التركيز بشكل خاص على الدينار الليبي.

مشكلة البحث

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه هذه الدراسة في استمرار تطبيق نظام سعر الصرف المزدوج للدينار الليبي، والذي أدى إلى تشوهات اقتصادية ومالية أثرت على فعالية السياسة النقدية للبلاد. ورغم أن مصرف ليبيا المركزي قد طرح عدة خطط لإصلاح الاقتصاد، بما في ذلك خطة نوفمبر 2024 التي تهدف إلى تنظيم نظام سعر الصرف وإعادة هيكلة السياسة النقدية، إلا أن فعالية هذه الخطط كانت محدودة للغاية. فعلى سبيل المثال، تُظهر البيانات أن الفرق بين سعر الصرف الرسمي (5.38 دينار ليبي للدولار الأمريكي) وسعر الصرف الموازي (7.35-7.50 دينار ليبي للدولار الأمريكي) يتجاوز 20%، مما يعكس ضعف أدوات السياسة النقدية للبلاد وتأثرها بالسياسة. وقد أدى هذا النظام إلى استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي من خلال سعر الصرف المدعوم، وخلق بيئة خصبة للفساد والمضاربة، وتسبب في ارتفاع مستمر في الأسعار، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين. لذلك، فإن سؤال البحث واضح تمامًا:

إلى أي مدى ساهمت سياسة سعر الصرف المزدوج في توسع السوق الموازي للعملة الأجنبية، وما انعكاسات ذلك على الاستقرار النقدي في ليبيا؟

أهمية البحث

1- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تعدد أسعار الصرف وعدم الاستقرار النقدي.
2- فهم محددات السوق الموازي في ليبيا وتأثيره على قيمة الدينار.
3- مساعدة صانعي القرار في المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية على وضع سياسات أكثر فعالية للحد من تقلبات سعر الصرف.
4- يفيد الباحثين في مجال الاقتصاد النقدي والمالي الليبي.
5- بيان الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وجود سعر صرف مزدوج.

اهداف البحث

1- تحليل مفهوم سياسة الصرف المزدوج ودوافع تطبيقها.
2- دراسة تطور سعر الصرف الموازي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة.
3- قياس أثر السوق على الاستقرار النقدي ومستويات التضخم .
4- تحديد اثار ازدواج سعر الصرف على القطاع المصرفي والسيولة .
5- تقديم مقترحات للحد من الفجوة بين السعر الرسمي والموازي .

فرضية البحث

تقوم الفرضية على ان سياسة سعر الصرف المزدوج في ليبيا أدت الي اتساع حجم السوق الموازي للعملة الأجنبية مما ساهم في تدهور قيمة الدينار الليبي وتراجع الاستقرار النقدي.

الدراسات السابقة:

- دراسة محمد الطويل -20223 بعنوان أثر تغير سعر الصرف الموازي علي معدل التضخم – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022) وهدفت هذه الدراسة الي تحليل تأثير سعر الصرف الموازي علي معدل التضخم في الاقتصاد الليبي مع التركيز علي كيفية تأثير الاقتصاد الموازي علي الحياة اليومية للأفراد واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغربين ، واظهرت النتائج

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

أن هناك لا علاقة موجبة معنوية بين سعر الصرف الموازي والتضخم حيث تشير البيانات الى زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 1% تؤدى الي زيادة عرض النقود بنسبة 11.5 % .

- دراسة (امبية ،2025) بعنوان أثر الانفاق العام وسعر الصرف الموازي علي المستوي العام للأسعار في الاقتصاد الليبي (دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة من 1990-2022 تهدف الدراسة الي قياس أثر الانفاق العام للأسعار وسعر الصرف الموازي علي المستوي العام للأسعار في الاقتصاد الليبي ، وقد أظهرت النتائج الى وجود علاقة توازنيه في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة وأوضحت أيضا النتائج أن متغير الانفاق العام يرتبط بعلاقة معنوية موجبة مع المستوي العام للأسعار خلال فترة الدراسة في حين ان متغير الصرف الموازي يرتبط بعلاقة موجبة غير معنوية .
- دراسة (السوقي،2024) بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود علي معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 2000-2022 وهدفت الدراسة الي تحليل تأثير سعر الصرف وعرض النقود علي التضخم في الاقتصاد الليبي واستخدمت منهجا وصفيا وتحليليا وقد استندت الي بيانات رسمية منشورة ، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم مما يعني تغيرات سعر تؤثر بشكل مباشر علي معدلات التضخم ، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة سببية طويلة الأمد بين سعر الصرف وعرض النقود من جهة والتخم من جهة اخري، وكدت النتائج علي أهمية مراقبة سعر الصرف كعامل رئيسي في إدارة التضخم ، بينما تشير الى ان تحكم في غرض النقود قد لا يكون له نفس التأثيري المباشر علي التضخم في الاقتصاد الليبي .
- دراسة (Ali Siham, 2020) هدفت الدراسة الي تحليل العلاقة بين سعر الصرف الدينار الليبي في السوق والتضخم خلال الفترة من 2011-2018 حيث استخدمت الدراسة أساليب تحليلية مثل التكامل المشترك واختبار سببيه جرانجر ، وأظهرت الدراسة نتائج عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات ، وكذلك اظهر أسلوب الانحدار الذاتي تأثيرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف علي التضخم في حين لم يكن هناك تأثيرا ملحوظ للعروض النقدية علي التضخم ، وأوضحت نتائج تحليل ردود الاستجابة الفورية على أهمية سعر الصرف في السوق الموازي في التأثير على معدلات التضخم المستقبلية ، مما يبين جليا ان تقلبات سعر الصرف لها دورا رئيسيا في تحديد مستويات التضخم ، واوصت الدراسة بضرورة تقليص الفجوة بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازي من خلال تخفيف القيود على بيع العملة الأجنبية .
- دراسة (ارحومة ، 2019) بعنوان العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2018 ، حيث هدفت الدراسة الي تحليل العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المذكورة ، فقد استخدمت الدراسة أساليب تحليل قياسية كمية مثل اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموج تصحيح الخطأ VECM مما ساعد علي فهم الديناميكيات الاقتصادية في ليبيا ، وأظهرت النتائج أن المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند المستوي ، لكنها استقرت عند أخذ الفرق الأول وأكدت النتائج من خلال اختبار جوهانسون وجود علاقة طويلة الاجل بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم ، وأشار تقرير نموذج تصحيح الخطأ الي وجود علاقة معنوية بين المتغيرات في المدي الطويل ، مما يعني أن المتغيرات في عر ض النقود وسعر الصرف تؤثر بشكل كبير علي التضخم .
- دراسة (نوار-2016) أزمات أسعار الصرف في ضوء التجارب الدولية (مع التركيز على مصر) وهدفت الدراسة الي تحليل أزمة الجنيه المصري قبل وبعد التعويم وربطها بالتجارب الدولية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن من خلال عرض تجارب دول أخرى، والنتائج أبرزت أن ازدواجية سعر الصرف كانت سببًا رئيسيًا في الأزمة وعلى الرغم الاستفادة من دعم صندوق النقد الدولي، ظل الضغط على الاحتياطي النقدي وارتفاع الدين الخارجي يمثلان تحديًا كبيرًا أمام تحقيق استقرار طويل الأمد، وهو ما جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات جديدة في سعر الصرف .أما التوصيات، فقد ركزت على ضرورة تنويع مصادر النقد الأجنبي من خلال تعزيز الصادرات، وتنشيط السياحة، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب تطوير القطاع الإنتاجي المحلي لتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما أوصت بضرورة توحيد سعر الصرف بشكل دائم لضمان الشفافية ومنع عودة السوق الموازي، مع اعتماد سياسات نقدية أكثر مرونة تتناسب مع الواقع الاقتصادي. وأكدت على أهمية تعزيز الثقة والشفافية في إدارة السياسة النقدية والمالية، والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لمعالجة جذور الأزمة. وأخيرًا، شددت على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إدارة أزمات سعر الصرف، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد المصري وعدم الاكتفاء بنسخ الحلول بشكل مباشر.

المنهج المستخدم

بالنظر الى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الالمام بجميع جوانبه فقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها من خلال التعرض لطبيعتها وخصائصها وابعادها والعوامل المؤثرة فيه وتتبع البحوث المنشورة والكتب والمواقع الالكترونية التي اهتمت بسعر الصرف للمصرف المركزي وسعر الصرف المزدوج وأثرها على الاستقرار النقدي (السوق الموازي للدينار الليبي).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يُعدّ سعر الصرف من أهم المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الدولي، إذ يمثل الركيزة التي يتم على أساسها تقييم العملات الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، ويُستخدم كأداة رئيسية في التجارة الخارجية، والسياسة النقدية، وتحليل الاستقرار الاقتصادي وتنبع أهمية سعر الصرف من دوره في تحديد التكلفة النسبية للسلع والخدمات بين الدول، وتوجيه حركة رؤوس الأموال، والتحكم في مستويات الأسعار والتضخم. ومع توسع العلاقات الدولية، أصبحت الحاجة إلى سعر الصرف وسوق العملات ضرورة لضمان تسوية المعاملات المالية وتحويل القيم النقدية بين الدول.

يُعرَّف سعر الصرف بأنه القيمة التي تُستبدل بها عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية .ويُعد سعر الصرف مؤشرًا مهمًا على قوة الاقتصاد، ومدى قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية والنقدية. فعندما تكون العملة المحلية قوية وثابتة، ينعكس ذلك على انخفاض تكلفة الواردات، وتحسّن القوة الشرائية للمواطنين، وزيادة الثقة في النظام المالي والمصرفي. بينما يؤدي ضعف سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتفاقم التضخم وإضعاف النشاط الاقتصادي.

ويأخذ سعر الصرف أشكالًا متعددة حسب طريقة تحديده، فقد يكون ثابتًا عندما يقوم المصرف المركزي بتحديد قيمته وربطها بعملة قوية أو بسلة عملات، أو قد يكون مرنًا عندما يتحدد وفق قوى العرض والطلب في سوق العملات، أو مدارًا عندما يتدخل المصرف المركزي بشكل غير مباشر لضبط التقلبات دون تحديد سعر ثابت. ويختلف اختيار النظام المناسب حسب طبيعة الاقتصاد، ودرجة انفتاحه، ومستوى الاستقرار المالي، والأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها.

المطلب الاول: أهمية سعر الصرف

يُعدّ سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في أداء الاقتصاد الوطني، ويُنظر إليه كمرآة تعكس قوة الاقتصاد واستقراره المالي والنقدي، ويكتسب سعر الصرف هذه الأهمية بسبب دوره الحيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولأنه يمثل الأداة الأساسية التي تُستخدم لتسوية التعاملات التجارية والمالية بين الدول، كما أن أي تغير في سعر الصرف – سواء بالارتفاع أو الانخفاض – يمكن أن يترك تأثيرات واسعة على الأسعار، التجارة، تدفقات رؤوس الأموال، ومستوى معيشة المواطنين، الأمر الذي يجعله محور اهتمام البنوك المركزية وصناع السياسات الاقتصادية.

تتمثل أهمية سعر الصرف في كونه أداة رئيسية لتحديد القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، فكلما كانت قيمة العملة المحلية منخفضة بشكل معتدل، أصبحت السلع المحلية أقل تكلفة في الأسواق العالمية، مما يدعم الصادرات ويحد من العجز في ميزان المدفوعات. وعلى النقيض، يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة تكلفة السلع المحلية في الخارج، وبالتالي تراجع الصادرات وتدهور الميزان التجاري. ومن هنا يظهر الدور الضمني لسعر الصرف في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي.

كما يُعتبر سعر الصرف عاملًا حاسمًا في التأثير على الأسعار المحلية والتضخم .ففي الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، يتسبب أي انخفاض في قيمة العملة المحلية في ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولذلك تسعى البنوك المركزية إلى المحافظة على سعر صرف مستقر لتجنب تقلبات التضخم ولضمان استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية. وفي المقابل، يُساعد استقرار سعر الصرف في خلق بيئة اقتصادية مواتية للنمو وجاذبة للاستثمارات الأجنبية. ويُعد سعر الصرف كذلك عنصرًا مهمًا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الدولية، حيث يحرص المستثمرون على توجيه استثماراتهم نحو الدول التي تتمتع بعملات مستقرة وسياسات نقدية واضحة تقلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف. وعادةً ما يؤدي الاستقرار في سعر الصرف إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، مما يعزز معدلات النمو ويوفر فرص عمل جديدة، ويساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

إضافةً إلى ذلك، فإن لسعر الصرف دورًا فعالًا في تحديد مستوى الديون الخارجية وأعباء خدمتها .إذ إن الدول التي تعاني من انخفاضات حادة في قيمة عملتها المحلية تواجه صعوبة أكبر في سداد التزاماتها الخارجية المقومة بعملات أجنبية، مما يرفع من تكلفة الدين وقد يؤدي إلى مشاكل مالية حادة. وعلى العكس، فإن استقرار سعر الصرف يقلل من المخاطر المالية ويعزز من الثقة الائتمانية للدولة.

ولا تتوقف أهمية سعر الصرف عند هذا الحد، بل تمتد إلى التأثير على ميزان المدفوعات، حيث يساعد تعديل سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية عبر تشجيع الصادرات والحد من الواردات. وقد لجأت العديد من الدول إلى خفض قيمة عملتها بشكل مدروس من أجل تحسين مركزها التنافسي وزيادة مواردها من النقد الأجنبي.

وبذلك يمكن القول إن سعر الصرف يمثل أداة استراتيجية في يد السلطات النقدية، نظراً لدوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. فاستقرار سعر الصرف لا ينعكس فقط على أداء القطاعات الاقتصادية، بل يساهم أيضًا في تحقيق الطمأنينة لدى المواطنين والمستثمرين، ويُعدّ أحد أهم المؤشرات التي تُستخدم لتقييم سلامة الاقتصاد وقوته.

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والسياسة النقدية

تعتبر العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي من أهم القضايا التي تشغل صناع القرار الاقتصادي، نظراً لتأثيرها المباشر في توازن الاقتصاد الكلي وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. فالتغيرات في سعر الصرف لا تُعتبر مجرد تحركات في قيمة العملة، بل هي انعكاس لمستوى الاستقرار الاقتصادي، ومؤشر على فعالية السياسات النقدية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

والمالية، وقوة الاقتصاد في مواجهة الضغوط التضخمية والتقلبات الدولية. ويُنظر إلى استقرار سعر الصرف على أنه أحد الركائز الجوهرية لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث إن أي تذبذب حاد في قيمة العملة يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في السوق المالي، الأسعار، التجارة، والاستثمار.

يُقصد بالاستقرار النقدي قدرة العملة الوطنية على الحفاظ على قيمتها الشرائية عبر الزمن، وضمان عدم حدوث تقلبات حادة في المستوى العام للأسعار. ويُعد التحكم في التضخم، استقرار السيولة، وتعزيز الثقة في النظام المالي من أهم عناصر هذا الاستقرار. أما سعر الصرف فهو القيمة التي تُستبدل بها العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في السوق، ويُعد من أكثر المتغيرات حساسية وتأثرًا بالأوضاع الاقتصادية والسياسية. ويظهر الارتباط بين المفهومين في أن استقرار سعر الصرف يساعد على تثبيت الأسعار والحد من التضخم، بينما يؤدي عدم استقراره إلى زعزعة الثقة بالنظام النقدي والمالي.

وتبرز العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي من خلال تأثير سعر الصرف المباشر على التضخم .ففي الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، يؤثر أي انخفاض في قيمة العملة المحلية على تكلفة السلع المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار ومن هنا، كلما كان سعر الصرف مستقرًا، انخفضت الضغوط التضخمية، والعكس صحيح. ولذلك تحرص البنوك المركزية على التدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار العملة ضمن نطاق يسمح بتحقيق استقرار الأسعار وتحسين الثقة في الاقتصاد المحلي.

كما تُعد العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي وثيقة من ناحية التوقعات المستقبلية للسوق فعندما يتوقع الأفراد والشركات حدوث انخفاض في قيمة العملة، يندفعون نحو شراء العملات الأجنبية والسلع المستوردة، مما يخلق ضغوطًا هائلة على سعر الصرف ويزيد من عدم استقرار السوق. أما إذا كانت السياسة النقدية واضحة وقادرة على تثبيت العملة، فإن ذلك يقلل من سلوك المضاربة ويرفع مستويات الثقة. ولذلك فإن مصداقية المصرف المركزي تعد عنصرًا حاسمًا في خلق توازن بين سعر الصرف والاستقرار النقدي.

ويتجلى تأثير سعر الصرف على الاستقرار النقدي أيضاً في جانب ميزان المدفوعات فاستمرار العجز في الحساب الجاري قد يؤدي إلى ضغوط على سعر الصرف، مما يستدعي تدخل المصرف المركزي عبر الاحتياطيات الأجنبية للحفاظ على العملة. وإذا لم يتمكن المصرف المركزي من الدفاع عن العملة بسبب انخفاض الاحتياطيات، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض شديد في قيمتها، ويزيد من معدلات التضخم، الأمر الذي يهدد الاستقرار النقدي بدرجة كبيرة. لذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار النقدي وسعر صرف مستدام.

ومن ناحية أخرى، فإن استقرار سعر الصرف يؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية، والتي تُعد من أهم العوامل الداعمة للاستقرار النقدي. فعندما يكون سعر الصرف مستقراً، تصبح المخاطر المرتبطة بالاستثمار أقل، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويساهم في زيادة تدفقات النقد الأجنبي، الأمر الذي يعزز الاحتياطيات ويقوي القدرة على إدارة سعر الصرف. أما في ظل تقلبات العملة، فإن المستثمرين يحجمون عن الدخول إلى السوق، مما يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار، ويزيد من الضغط على سعر الصرف، ويهدد الاستقرار النقدي.

كذلك ترتبط العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي بتأثير سعر الصرف على الدين العام الخارجي فكلما انخفضت قيمة العملة المحلية، ارتفعت تكلفة خدمة الدين المقوم بالعملات الأجنبية، مما يزيد من الضغوط على الموازنة العامة ويحد من قدرة الحكومة على تنفيذ برامج الإنفاق العام وقد يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط تضخمية جديدة، أو إلى تقلبات في سعر الصرف نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتسديد الديون، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار النقدي. ولهذا تسعى الدول إلى الحد من اعتمادها على الديون الخارجية أو إدارة سعر صرفها بطريقة تقلل من مخاطر هذه الديون.

وينعكس تأثير الاستقرار النقدي على سعر الصرف أيضاً، إذ إن السياسات النقدية الفعالة مثل التحكم في المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة عند الضرورة، يساعد في تعزيز قيمة العملة المحلية. فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من العائد المرتفع، مما يزيد الطلب على العملة المحلية ويقوي سعر صرفها. وعلى العكس، فإن السياسات النقدية التوسعية غير المنضبطة قد تؤدي إلى تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم، وبالتالي تهديد الاستقرار النقدي.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي هي علاقة متبادلة ومتداخلة، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر وغير مباشر. فاستقرار سعر الصرف يُعد شرطًا جوهريًا لتثبيت الأسعار وتعزيز الثقة في الاقتصاد، بينما يعتمد استقرار سعر الصرف على قدرة المصرف المركزي في التحكم بالسيولة، إدارة الاحتياطيات، واتباع سياسات مالية ونقدية منضبطة. وعليه فإن نجاح أي دولة في تحقيق الاستقرار النقدي يرتبط إلى حد كبير بمدى قدرتها على إدارة سعر الصرف بكفاءة، والحد من التقلبات الحادة، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على قيمة العملة.

المبحث الثاني: السوق الموازي للدينار الليبي

عد السوق الموازي للعملة أحد أبرز الظواهر الاقتصادية التي تظهر عادة في الاقتصادات التي تشهد اختلالات كبيرة في منظومتها النقدية أو في آليات إدارة النقد الأجنبي، ويُعرف السوق الموازي بأنه ذلك السوق الذي تُجرى فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية خارج الإطار السعر الرسمي الذي يحدده المصرف المركزي، بمعنى آخر، هو سوق غير رسمي يحدد فيه العرض والطلب قيمة العملة بصورة حرة، بعيدًا عن السعر الرسمي المعتمد من السلطات النقدية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ويُطلق على السوق الموازي العديد من المسميات مثل السوق السوداء للعملة، سوق الظل، السوق غير الرسمي للعملات، إلا أن جميع هذه المصطلحات تشير إلى مفهوم واحد وهو التداول النقدي خارج الأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة. ويظهر هذا السوق عادة عند وجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الحر، بحيث يكون السعر الحقيقي الذي يوافق عليه المتعاملون أعلى بكثير من السعر الذي تحدده الدولة، مما يدفع الأفراد والشركات للتوجه إلى القنوات غير الرسمية للحصول على احتياجاتهم من العملات الأجنبية.

يُنشأ السوق الموازي عندما تفشل الآليات الرسمية في تلبية الطلبات المتزايدة على النقد الأجنبي، سواء بسبب قيود حكومية، نقص الاحتياطيات الأجنبية، أو سياسات سعر الصرف غير المتوازنة ففي حالة فرض الدولة سعر صرف رسمي منخفض لا يعكس الواقع الاقتصادي، ومع وجود قيود صارمة على شراء العملة الأجنبية، يلجأ المتعاملون إلى السوق الموازي للحصول على العملة، مما يؤدي إلى نشوء سوق موازٍ يعمل وفق آليات خاصة به لا ترتبط بالسوق الرسمي. ويتحدد سعر الصرف في هذا السوق بناءً على العرض والطلب الحقيقيين، وبالتالي يعكس في كثير من الأحيان حالة الاقتصاد بشكل أكثر واقعية مقارنة بالسعر الرسمي.

وتكمن أهمية دراسة مفهوم السوق الموازي في أنه يعد أحد المؤشرات الأساسية التي تكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية، وتوضح مدى قدرة الحكومات على إدارة مواردها من النقد الأجنبي. كما يعتبر السوق الموازي مقياسًا لمدى الثقة في العملة المحلية؛ فكلما اتّسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، دلّ ذلك على ضعف الثقة في السياسات الاقتصادية، وارتفاع درجة المخاطر، وزيادة مستوى عدم اليقين لدى المتعاملين الاقتصاديين.

ويمثل السوق الموازي انعكاسًا مباشرًا لاختلالات اقتصادية متعددة، من أهمها التضخم المرتفع، العجز في ميزان المدفوعات، انخفاض الإيرادات من النقد الأجنبي، ارتفاع معدلات الاستيراد، إضافة إلى الفساد والتهريب كما أن غياب الشفافية في تخصيص النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية يعزز من انتشار هذا السوق، إذ يلجأ الأفراد إلى السوق الموازي للحصول على العملة دون الحاجة إلى مستندات أو شروط معقدة.

ومن الناحية النظرية، يعد وجود سعرين للعملة (رسمي وموازٍ) أحد أعراض تشوه الاقتصاد، إذ يؤدي ذلك إلى فقدان كفاءة توزيع الموارد، وعدم قدرة السوق على تحديد السعر الحقيقي للعملة. كما يؤدي تعدد أسعار الصرف إلى خلق بيئة غير مناسبة للاستثمار، بسبب صعوبة التنبؤ بالتكلفة الحقيقية للمشاريع، وارتفاع درجة المخاطر، مما يشجع رؤوس الأموال على الهروب إلى الخارج بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا.

ويُعتبر السوق الموازي أيضًا مصدرًا لارتفاع مستويات التضخم، وذلك من خلال تأثيره على تكلفة السلع المستوردة .فعندما ترتفع أسعار العملات في السوق الموازي، تزداد تكلفة السلع المستوردة وفق هذا السعر، حتى لو كان السعر الرسمي أقل، لأن معظم التجار يعتمدون السعر الموازي في حساباتهم. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي، وبالتالي تآكل القوة الشرائية للمواطن، ونشوء حالة من الضغط التضخمي المستمر.

ورغم السلبيات الكبيرة المرتبطة بالسوق الموازي، إلا أنه يؤدي دورًا وظيفيًا في بعض الأحيان، إذ يوفر العملات الأجنبية التي قد لا تتوفر عبر القنوات الرسمية، وبالتالي يساعد في استمرار النشاط التجاري والاقتصادي، وإن كان ذلك خارج الإطار العام المنظم. ومع ذلك، فإن وجود هذا السوق عادة ما يعكس فشل السياسات الرسمية في توفير بيئة نقدية مستقرة.

وتسعى السلطات النقدية عادة إلى الحد من السوق الموازي عبر مجموعة من الإجراءات، مثل :تحرير سعر الصرف، توحيد أسعار الصرف، تعزيز إنتاجية الاقتصاد لزيادة موارد النقد الأجنبي، تحسين إدارة الاحتياطيات، مكافحة التهريب، وتطوير الأنظمة المصرفية، ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات يتطلب توفر بيئة اقتصادية مستقرة، وإصلاحات واسعة تعالج الأسباب الجذرية لظهور هذا السوق.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن السوق الموازي للعملة يمثل ظاهرة اقتصادية ذات تأثيرات واسعة تتجاوز مجرد اختلاف الأسعار بين السوق الرسمي وغير الرسمي. فهو مؤشر مهم على طبيعة السياسة الاقتصادية، ومستوى الثقة في العملة الوطنية، والقدرة على إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن فهم خصائصه وأسبابه يساعد صناع القرار في تصميم سياسات فعّالة للحد منه، وتحقيق استقرار نقدي يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، تعزيز الثقة، وضمان انتقال الاقتصاد نحو بيئة أكثر شفافية وانضباطًا.

المطلب الأول: تأثير السوق الموازي للعملة من حيث السيولة والقوة الشرائية

يُعدّ السوق الموازي للعملة من الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي تؤثر بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي للدول، وبخاصة تلك التي تعاني من اختلالات في منظوماتها النقدية أو من نقصٍ في مواردها من النقد الأجنبي. ويُنظر إلى السوق الموازي باعتباره مؤشراً مهماً على ضعف السياسة النقدية، وغياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية، إضافة إلى وجود فجوة بين السعر الرسمي للعملة وقيمتها الحقيقية في السوق. ومن أهم الجوانب التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة توسّع السوق الموازي هما السيولة النقدية والقوة الشرائية للعملة، ويعدان عنصران حيويان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

تنبع أهمية دراسة تأثير السوق الموازي على السيولة والقوة الشرائية من كونهما يشكلان العمود الفقري لأي منظومة اقتصادية فعّالة. فالسيولة تمثل قدرة النظام المالي على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من الأموال، بينما تمثل القوة الشرائية قيمة الدخل وسعر العملة مقارنة بالسلع والخدمات. ومع توسع السوق الموازي، تتأثر هاتان الناحيتان بشكل عميق، مما يقود إلى مجموعة من الاختلالات الاقتصادية التي قد تكون طويلة الأمد إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

أولًا: تأثير السوق الموازي على السيولة النقدية

تُعدّ السيولة من أهم المؤشرات التي تعكس أداء القطاع المصرفي وقدرته على تلبية طلبات السحب وتمويل الأنشطة الاقتصادية. ومع توسع السوق الموازي، تتعرض السيولة لجملة من الضغوط التي تؤثر سلبًا على أداء القطاع المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1 -سحب السيولة من القطاع المصرفي :

عندما يكون سعر الصرف في السوق الموازي أعلى بكثير من السعر الرسمي، يُقبل الأفراد والتجار على شراء العملات الأجنبية من المصارف عند السعر الرسمي – عندما يكون ذلك متاحًا – ثم يعيدون بيعها في السوق الموازي لتحقيق أرباح سريعة. هذا السلوك يؤدي إلى:

- زيادة السحوبات النقدية من المصارف.
- انخفاض حجم الودائع المتاحة للإقراض.
- اختلال ميزان السيولة داخل الجهاز.

ومع استمرار هذا السلوك، تدخل المصارف في أزمة سيولة حقيقية، تجعلها غير قادرة على تلبية طلبات السحب اليومية.

2- انتقال الأموال خارج الدورة المصرفية .

السوق الموازي يُشجع الاحتفاظ بالأموال نقدًا خارج النظام المصرفي(Cash Economy) حيث:

- يفضّل الأفراد التعامل نقدًا بدلًا من الإيداع في المصارف .
- التجار الذين يشترون العملة الأجنبية من السوق الموازي يستخدمون النقد مباشرة .

وبهذا تتسرب السيولة من الدورة المصرفية إلى التداول خارجها، مما يؤدي إلى:

- تراجع قدرة المصارف على الإقراض.
- ضعف الاستثمار والتمويل.
- توسع الاقتصاد غير الرسمي.

3 -ارتفاع الطلب على السيولة في الأسواق

نظرًا لاعتماد معظم التجار على السوق الموازي للحصول على العملة الأجنبية، يزداد استخدام النقد (Cash) بدل التحويلات الرسمية، وهذا يزيد معدل دوران النقد خارج المصارف ويُضعف من قدرتها على التحكم في السيولة ويؤدي ذلك إلى:

- الضغط على المصارف لتوفير النقد.
- اتساع الفجوة بين السحب والإيداع.
- تفاقم أزمة نقص السيولة.

4-إضعاف الثقة في القطاع المصرفي

عندما يواجه المواطنون صعوبة في الحصول على ودائعهم، تتراجع الثقة في النظام المصرفي، وهذا في حد ذاته يخلق أزمة سيولة جديدة. ويتحوّل الأفراد إلى:

- الاحتفاظ بالأموال في المنازل.
- الاستثمار في العملات الأجنبية.
- أو شراء الذهب والعقارات.

وجميع هذه السلوكيات تُعمّق أزمة السيولة.

ثانيًا: تأثير السوق الموازي على القوة الشرائية للعملة

تُعد القوة الشرائية المعيار الأساسي الذي يحدد القيمة الحقيقية للدخل، وهي التي تعكس قدرة العملة على شراء السلع والخدمات، ويعد السوق الموازي أحد أخطر المهددات لهذه القوة، وذلك عبر الآليات التالية:

1- ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع سعر الصرف الموازي

عندما يزيد سعر الدولار أو اليورو في السوق الموازي، ترتفع تكلفة استيراد السلع، ومعظم الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد. لذلك:

- كلما ارتفع سعر الصرف الموازي، ارتفعت أسعار السلع المستوردة، وتتسع دائرة الغلاء حتى تشمل السلع المحلية نظرًا لارتباطها بالتكاليف الدولية وينتج عن ذلك:
- انخفاض حاد في القوة الشرائية للعملة.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تدهور مستوى معيشة المواطن.

2 -تضخم ناتج عن المضاربة في العملة

المضاربون يرفعون سعر الدولار في السوق الموازي لتحقيق أرباح، وهذا ينعكس مباشرة على أسعار السلع وكلما زادت المضاربة:

- زاد الطلب على العملات الأجنبية.
- ارتفعت الأسعار.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- وفقدت العملة المحلية جزءًا أكبر من قيمتها الشرائية.

3-ضعف ثقة المواطنين في العملة المحلية

غياب الثقة في العملة يؤدي إلى:

- الإقبال على شراء العملات الأجنبية.
- تحويل المدخرات من العملة المحلية إلى عملات صعبة.
- زيادة الطلب على النقد الأجنبي.
- المزيد من ارتفاع الأسعار.

وبذلك تدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من التدهور في القوة الشرائية.

4- انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد

مع ارتفاع الأسعار، يصبح الدخل الثابت غير قادر على تغطية الاحتياجات الأساسية وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار، زيادة الفقر، وتراجع القوة الشرائية بشكل مستمر.

5- تأثير السوق الموازي على الأجور

الأجور في كثير من الدول لا تتغير مع تغير سعر الصرف، بينما الأسعار ترتفع بسرعة بسبب السوق الموازي فيحدث الآتي:

- الأجور تبقى ثابتة.
- الأسعار ترتفع.
- القوة الشرائية للمواطن تتدهور بسرعة.

ثالثًا: العلاقة المتبادلة بين السيولة والقوة الشرائية في ظل السوق الموازي

تتشكل علاقة تفاعلية بين السيولة والقوة الشرائية في ظل انتشار السوق الموازي، ويمكن تلخيصها كالتالي:

- عندما تتراجع القوة الشرائية، يلجأ المواطنون إلى سحب أموالهم لشراء العملات الأجنبية أو السلع، مما يُضعف السيولة.
- وعندما تنخفض السيولة في المصارف، تزداد الثقة بالسوق الموازي، ويزداد الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي تتراجع القوة الشرائية مرة أخرى.

هذه الحلقة المدمّرة تجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم وتؤدي إلى:

زيادة التضخم، اتساع السوق الموازي، تراجع قيمة العملة المحلية، ضعف القطاع المصرفي، وتآكل دخل المواطن.

المطلب الثاني: تأثير السوق الموازي للعملة في ليبيا من حيث السيولة والقوة الشرائية

تمثّل ظاهرة السوق الموازي للعملة الأجنبية إحدى أبرز الإشكاليات التي واجهت الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي الذي مسّ القطاع المصرفي، وما ترتب عنه من ضعف في قدرة المصارف التجارية على توفير النقد الأجنبي بالسعر الرسمي فقد أدى هذا الوضع إلى توسع كبير في حجم التعاملات غير الرسمية بالعملات الأجنبية، مما جعل السوق الموازي مرجعًا رئيسيًا لتحديد الأسعار لدى معظم الفاعلين الاقتصاديين، رغم وجود سعر رسمي معلن من مصرف ليبيا المركزي. وأصبح السوق الموازي عاملاً حاسمًا في تحديد مستويات الأسعار والسيولة النقدية والقوة الشرائية في الاقتصاد.

أولًا: تأثير السوق الموازي على مستوى السيولة في ليبيا

شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية أزمات متكررة في السيولة النقدية داخل المصارف التجارية، بحيث تحولت عملية سحب الأموال من الحسابات إلى تحدٍّ يومي للمواطنين وقد كان للسوق الموازي دور مباشر وغير مباشر في تفاقم أزمة السيولة لعدة أسباب أهمها:

1- تسعير السلع والخدمات على أساس سعر السوق الموازي

نظرًا لاتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي، أصبحت معظم الأنشطة التجارية تعتمد على السعر غير الرسمي كأساس في التسعير، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وزاد الطلب على السيولة النقدية من قبل المواطنين لتغطية احتياجاتهم اليومية. وبما أن المصارف لم تكن قادرة على توفير السيولة الكافية، ازداد الضغط على الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي.

2 - خروج جزء كبير من السيولة من النظام المصرفي أدت الفجوة بين السعرين إلى ظهور سلوكيات اقتصادية غير رسمية، منها:

- سحب الودائع من المصارف واكتنازها في المنازل.
- تداول النقد خارج الأطر الرسمية بسبب الثقة المنخفضة في قدرة المصارف على توفير الأموال عند الحاجة.
- لجوء التجار إلى شراء العملة الأجنبية من السوق الموازي مباشرة، مستخدمين السيولة النقدية كمصدر أساسي.
- هذه العوامل أدت إلى انخفاض نسبة الودائع المصرفية وتراجع معدل دوران النقد داخل النظام المصرفي، مما عمّق من أزمة السيولة لدى المصارف.

3 - تعزيز ظاهرة المضاربة على العملة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

اتساع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي جعل العملة الأجنبية مجالًا للمضاربة بهدف تحقيق أرباح سريعة. هذه المضاربات تعتمد أساسًا على ضخ سيولة كبيرة من العملة المحلية في عمليات شراء الدولار، مما يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من السيولة المتاحة في السوق المحلية.

4- ارتفاع الانفاق غير المنتج

بسبب تضخم الأسعار الناتج عن تأثير السوق الموازي، يقوم الأفراد بإنفاق جزء أكبر من دخولهم على السلع الأساسية، وهو ما يقلل من قدرتهم على الادخار وإيداع الأموال، ويزيد الضغط على السيولة المتداولة نقدًا.

5- ضعف قدرة المصارف على بيع النقد الأجنبي بالسعر الرسمي

عندما تكون الفجوة بين السعر الرسمي والموازي كبيرة، يصبح السعر الرسمي غير جذاب وغير واقعي، فلا يتمكن المصرف المركزي من تغطية الطلب الحقيقي على العملات الأجنبية. هذا يؤدي إلى تحويل جزء كبير من التعاملات إلى السوق الموازي، ما يرفع الطلب على السيولة بشكل أكبر، ويُدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من نقص السيولة.

ثانيًا: تأثير السوق الموازي على القوة الشرائية في ليبيا

تُعد القوة الشرائية من أكثر المؤشرات الاقتصادية تأثرًا بالسوق الموازي، حيث يرتبط سعر الصرف ارتباطًا وثيقًا بمستوى الأسعار والدخل الحقيقي للمواطنين. وفي الحالة الليبية، أدى تمدّد السوق الموازي إلى تآكل كبير في القوة الشرائية للأسر الليبية لعدة أسباب:

1-ارتفاع أسعار السلع المستوردة

نظرًا لاعتماد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على الواردات، فإن أي ارتفاع في سعر الدولار في السوق الموازي ينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية مثل: الغذاء، الدواء، مواد البناء، الأجهزة الكهربائية، قطع الغيار.

وبما أن التجار يشترون الدولار من السوق الموازي، فإن تكلفة الاستيراد ترتفع، وتنعكس على الأسعار، مما يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للمواطن.

2-انخفاض القيمة الحقيقية للدخل

حتى مع بقاء الرواتب الاسمية ثابتة، فإن ارتفاع الأسعار الناتج عن السوق الموازي يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي، أي تراجع القدرة الفعلية للمواطن على شراء السلع والخدمات. وقد شهدت ليبيا واحدة من أكبر حالات الانخفاض في القوة الشرائية منذ 2014، نتيجة الارتفاع الكبير في سعر الدولار موازيًا مع تضخم الأسعار.

3 -زيادة مستويات التضخم

سعر السوق الموازي يشكل الأساس في تسعير معظم السلع، وبالتالي فإن أي تقلب أو ارتفاع في هذا السعر يؤدي إلى موجات تضخمية مباشرة وغير مباشرة. هذا التضخم يؤدي إلى: تقليل الادخار، زيادة الحاجة للسيولة، تراجع القيمة الفعلية للعملة المحلية، مما يساهم في انخفاض القوة الشرائية بشكل حاد.

4-اختلال الميزان التجاري

ارتفاع الدولار يزيد تكلفة الاستيراد، فيما تكون الصادرات الليبية (خاصة النفط) غير مرتبطة مباشرة بالسعر المحلي. هذا الاختلال يجعل الاقتصاد الليبي أكثر هشاشة، ويؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.

5- فقدان الثقة في العملة المحلية.

- ارتفاع سعر السوق الموازي يشكل إشارة سلبية حول قوة الدينار الليبي. ومع فقدان الثقة:
- يلجأ المواطنون لتخزين الدولار بدل الدينار.
- يقل استخدام الدينار في التعاملات الكبيرة.
- يُفضّل التجار تسعير سلعهم بالدولار أو ما يعادله.
- كل ذلك ينعكس سلبًا على القوة الشرائية للدينار.

ثالثًا: الترابط بين السيولة والقوة الشرائية في ظل السوق الموازي

- إن تأثير السوق الموازي على كل من السيولة والقوة الشرائية مترابط بشكل كبير، فكل منهما يعزز الآخر سلبًا:
- ارتفاع سعر الدولار الموازي يرفع الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة لتغطية النفقات اليومية.
- نقص السيولة في المصارف يدفع المواطنين لسحب الأموال وتخزينها مما يقلل من ثقة الجمهور في النظام المصرفي ويزيد التعاملات النقدية خارج البنوك.
- **ارتفاع أسعار السلع يضعف القوة الشرائية**
  يجعل التضخم أعلى من قدرة الرواتب على التغطية.
- **زيادة التداول النقدي خارج النظام المصرفي**
  يقلل من الكتلة النقدية المتاحة للمصارف، ويعمّق أزمة السيولة.
- بهذا تصبح ليبيا في حلقة مغلقة:

السوق الموازي ⟸ ارتفاع الأسعار ⟸ زيادة الطلب على السيولة ⟸ تراجع القوة الشرائية ⟸ مزيد من الاعتماد على السوق الموازي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المبحث الثالث: تحليل البيانات الاقتصادية المرتبطة بسعر الصرف

يمثل سعر الصرف أحد أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة، خصوصًا في الدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير مثل ليبيا. ومع اتساع فجوة الأسعار بين الصرف الرسمي والموازي، أصبح التحليل الكمي والوصفي لاتجاهات سعر الصرف ضروريًا لفهم ديناميكيات الاستقرار النقدي. يستعرض هذا المبحث تحليل اتجاهات السعر الرسمي والموازي، ويقارن بينهما، ثم يبين كيف تؤثر هذه التغيرات على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات سعر الصرف الرسمي

1- ثبات السعر الرسمي كسياسة نقدية

عمل مصرف ليبيا المركزي لسنوات طويلة على تثبيت سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي أمام العملات الأجنبية. كان ذلك بهدف:

- الحفاظ على استقرار الأسعار.
- تسهيل التجارة الدولية.
- توفير بيئة مالية مستقرة.
- دعم قدرة الدولة على تمويل الواردات.

إلا أن هذه السياسة واجهت تحديات كبيرة مع تراجع إنتاج النفط، وارتفاع الإنفاق الحكومي، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي خلال السنوات 2014–2020.

2- ضعف مرونة السعر الرسمي.

اتسم السعر الرسمي للدينار بقدر كبير من الجمود، الأمر الذي جعله غير قادر على التفاعل مع:

- الصدمات الاقتصادية.
- التضخم الداخلي.
- تغيرات أسعار النفط.
- تقلبات الاستقرار السياسي.

وقد أدى هذا الجمود إلى نشوء فجوة كبيرة بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي.

3-إصلاح سعر الصرف في 2021

في بداية عام 2021، تبنى مصرف ليبيا المركزي سياسة توحيد سعر الصرف عند مستوى 4.48 دينار للدولار هذا التعديل كان خطوة مهمة لتقليل الفجوة بين السعرين، لكنه لم يقضِ على السوق الموازي .

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات سعر الصرف الموازي

1- مرونة عالية وتذبذب كبير

شهد السوق الموازي تقلبات حادة منذ عام 2014 نتيجة:

- الانقسام السياسي.
- ضعف السيطرة النقدية.
- العجز المالي.
- المضاربة.
- تهريب العملة.

وكانت الارتفاعات السريعة في سعر الصرف الموازي انعكاسًا لعدم الثقة العامة في العملة المحلية.

2-المحددات المحركة للسعر الموازي

من أهم العوامل التي غذّت ارتفاع الدولار في السوق الموازي:

- نقص العرض الرسمي من النقد الأجنبي.
- زيادة الطلب على الاستيراد.
- المضاربة بالأوراق النقدية.
- تهريب العملات إلى الخارج.
- سيطرة مجموعة من التجار والوسطاء على سوق الصرف.
- انخفاض إيرادات النفط في عدة فترات.

3-الفجوة السعرية بين السوقين

بلغت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي في بعض السنوات مستويات غير مسبوقة، وصلت إلى ثلاثة أضعاف السعر الرسمي، مما أدى إلى:

- انهيار فعلي للقيمة الشرائية للدينار.
- توسع غير مسبوق للسوق السوداء.
- ارتفاع متزامن في الأسعار المحلية.

المبحث الثالث: مقارنة بين المسارين الرسمي والموازي

1-اختلاف مستوى العرض والطلب

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

في السعر الرسمي يكون العرض محدودًا، والطلب أكبر من قدرة المصارف على تلبيته، مما يجعل السعر الرسمي غير معبر عن السوق الحقيقي.

أما في السوق الموازي:

- العرض: مصدره التحويلات الخاصة والمضاربة.
- الطلب: مرتفع جدًا، يشمل الاستيراد والاستهلاك والتهريب.

2-التأثير على الأسعار المحلية

تُسعّر معظم السلع في ليبيا بناءً على السعر الموازي، حتى السلع غير المستوردة، نتيجة:

- ضعف الثقة في السعر الرسمي.
- اعتماد التجار على التحويلات غير الرسمية.

3-تأثير الاختلاف السعري على الاستقرار النقدي

الفجوة بين السعرين تؤدي إلى:

- خلق اقتصاد غير رسمي.
- ضعف فعالية السياسة النقدية.
- زيادة التضخم.
- تآكل القوة الشرائية.
- تراجع دور القطاع المصرفي.

رابعًا: تأثير التغيرات السعرية على الاستقرار النقدي

1-التضخم وانخفاض قيمة العملة

ارتفاع سعر السوق الموازي يرفع تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وبالتالي زيادة التضخم.

2-سحب السيولة من المصارف

عندما ترتفع الأسعار، يحتاج المواطنون لسحب المزيد من الأموال لمواكبة النفقات اليومية، مما يؤدي إلى:

- نقص السيولة في المصارف.
- زيادة التداول خارج الجهاز المصرفي.

3-ضعف الثقة في القطاع المصرفي

مع استمرار الفجوة بين السعرين، يشعر المواطن بانهيار قيمة الدينار، مما يدفعه إلى:

- اكتناز الدولار.
- الاحتفاظ بالسيولة خارج البنوك.

4-تراجع فعالية السياسة المالية

تتأثر السياسة النقدية سلبًا بسبب:

- ضعف السيطرة على حجم النقد.
- عدم قدرة الدولة على ضبط الأسعار.
- خروج جزء كبير من الاقتصاد عن السيطرة.

6- **المبحث الرابع: مناقشة النتائج ودلالاتها الاقتصادية**

يهدف هذا المبحث إلى تفسير النتائج المتوصل إليها في التحليل السابق في ضوء الأدبيات الاقتصادية، مع ربطها بالإطار النظري لسعر الصرف، والتضخم، والسيولة، والثقة المصرفية، إضافة إلى استخلاص الدلالات والتوصيات على مستوى السياسة النقدية.

أولًا: مناقشة النتائج وفق الإطار النظري

1- نظرية تعادل القوة الشرائية(PPP)

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية إلى أن سعر الصرف يجب أن يعكس فروقات الأسعار بين الدول، لكن تبين في الحالة الليبية أن:

- الأسعار محكومة بالسوق الموازي.
- السعر الرسمي لا يعكس الواقع، وبالتالي فإن الفجوة السعرية تؤدي إلى اختلال في قوة الدينار.

2-نظرية العرض والطلب في سوق العملات

في ليبيا هناك:

- زيادة كبيرة في الطلب على الدولار.
- نقص شديد في العرض الرسمي.

وهذا الانحراف يؤدي إلى:

- توسع السوق الموازي.
- تذبذب الأسعار.
- فقدان السيطرة النقدية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

3-نظرية المضاربة
عندما يُتوقع انخفاض الدينار مستقبلًا، يزداد الطلب على الدولار بغرض المضاربة، وهذا ما حدث فعليًا في ليبيا.
ثانيًا: تفسير أثر التعدد السعري على التضخم.

- **قناة الاستيراد**

لأن ليبيا تستورد أكثر من 85% من احتياجاتها، فإن أي زيادة في سعر الدولار الموازي ترفع مباشرة أسعار: الغذاء، الدواء، السلع الاستهلاكية، مواد البناء.

- **قناة التوقعات التضخمية**

عندما يتوقع التجار ارتفاعًا مستقبليًا في سعر الدولار:

- يزيدون الأسعار مسبقًا.
- يخزنون السلع.
- ينخفض المعروض المحلي.

فتتسارع معدلات التضخم مما يودي الي زيادة قناة تكاليف الإنتاج والذي يكون بسبب ارتفاع الدولار يؤثر فيزيد في سعر الوقود المستورد، سعر المواد الخام، سعر الشحن، وكلها ترفع تكلفة الإنتاج المحلي.
ثالثًا: العلاقة بين سعر الصرف المزدوج والثقة المصرفية

1-اتساع الفجوة بين السعرين يقلل الثقة

عندما يرى المواطن أن الدولار في السوق الموازي أعلى بكثير من السعر الرسمي:

- يفقد الثقة في فعالية المصرف المركزي.
- يحتفظ بالأموال خارج البنوك.
- يشتري الدولار بدل الادخار بالدينار.

2-مشكلة السيولة

ضعف الثقة يؤدي إلى:

- سحب الودائع.
- اكتناز الأموال.
- توقف حركة الائتمان.

3-ضعف القدرة على امتصاص الصدمات وانعدام الثقة في الجهاز المصرفي يمنع:

- جذب الاستثمارات.
- تحسين القدرة على امتصاص الأزمات.
- إعادة تدوير الأموال داخل النظام المالي.

رابعًا: دلالات النتائج على السياسة النقدية.

1-ضرورة تقليص الفجوة بين السعرين

كلما زادت الفجوة: زادت المضاربة، ارتفع التضخم، ضعفت الثقة، تراجعت فعالية قرارات المصرف المركزي

2-تعزيز الشفافية

عدم الوضوح في سياسات الصرف يؤدي إلى:

- اضطراب توقعات الأسواق.
- زيادة التعاملات غير الرسمية.

3-دعم الاحتياطيات الأجنبية

استقرار سعر الصرف مرتبط بقدرة الدولة على:

- زيادة صادرات النفط.
- تحسين الإدارة المالية.
- تقليل الإنفاق العام.

4-إصلاح القطاع المصرفي

لا يمكن معالجة مشكلة سعر الصرف دون:

- رفع القدرة التشغيلية للمصارف.
- ضمان توفير السيولة.
- تحسين آليات التحويل الخارجي.

5-دمج السوق الموازي في الاقتصاد الرسمي

من خلال:

- تحسين إجراءات بيع العملة.
- استخدام أدوات رقمية للحد من المضاربة.
- مراقبة التحويلات المالية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج: أظهرت النتائج أن سعر الصرف المزدوج في ليبيا يمثل أحد أبرز التحديات التي تهدد الاستقرار النقدي. فالفجوة بين السعر الرسمي والموازي تؤدي إلى:

- تضخم مرتفع.
- فقدان الثقة في العملة المحلية.
- ضعف الجهاز المصرفي.
- توسع السوق غير الرسمي.
- تراجع فعالية السياسة النقدية.

وتشير النتائج إلى ضرورة:

- توحيد سعر الصرف تدريجيًا.
- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية.
- إصلاح القطاع المصرفي.
- السيطرة على السوق الموازي.

1. **الفجوة بين السعر الرسمي والموازي**

أظهرت الدراسة أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازي في ليبيا كانت كبيرة، حيث تجاوزت في بعض الفترات ثلاثة أضعاف السعر الرسمي، مما أدى إلى توسع السوق غير الرسمي وتراجع فعالية السياسة النقدية.

2. **تأثير السوق الموازي على السيولة المصرفية**

تبين أن السوق الموازي يؤدي إلى سحب السيولة من المصارف، وارتفاع حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي، مما يضعف قدرة المصارف على الإقراض وتمويل المشاريع الاقتصادية.

3. **تأثير التعدد السعري على التضخم**

ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي انعكس مباشرة على أسعار السلع والخدمات المستوردة، وأسهم في زيادة معدلات التضخم، وبالتالي تراجع القوة الشرائية للمواطن.

4. **ضعف الثقة في العملة المحلية والقطاع المصرفي**

كشفت البيانات أن الفجوة السعرية والاعتماد على السوق الموازي أدى إلى انخفاض الثقة في الدينار الليبي، مما دفع الأفراد إلى تخزين النقد الأجنبي واستخدامه خارج القنوات الرسمية.

5. **تأثير على السياسة النقدية**

أظهرت الدراسة أن التعدد السعري يحد من قدرة مصرف ليبيا المركزي على إدارة السوق، وضبط التضخم، والتحكم في السيولة، ويضعف فعالية التدابير النقدية.

- استمرار الطلب الكبير على الدولار.
- ضعف قدرة المصارف على توفير النقد الأجنبي.
- استمرار المضاربة في السوق الموازي.
- مشكلات في التحويلات الخارجية.

ثانيًا التوصيات:

1. **توحيد سعر الصرف**

ضرورة توحيد السعر الرسمي والموازي تدريجيًا للحد من المضاربة، وتحقيق استقرار في السوق النقدية.

2. **تعزيز قدرة المصارف على توفير النقد الأجنبي**

زيادة الدعم المالي للمصارف، وتحسين توزيع العملة الأجنبية للأنشطة التجارية الأساسية.

3. **تحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية**

التركيز على تعزيز الإيرادات من النفط والموارد الأخرى، وتحسين إدارة التدفقات النقدية لتلبية الطلب على العملات الأجنبية.

4. **مكافحة السوق الموازي بآليات فعّالة**

من خلال الرقابة على التحويلات المالية، تعزيز الشفافية، واستخدام التقنيات الرقمية لتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية غير الرسمية.

5. **تعزيز الثقة في العملة المحلية**

من خلال سياسات نقدية واضحة، شفافة ومستقرة، لضمان قدرة المواطن على الاحتفاظ بالمدخرات بالعملة المحلية.

6. **تطوير القطاع المصرفي**

تحسين آليات الإقراض، ضمان توافر السيولة، وتقديم خدمات مصرفية رقمية متقدمة لتقليل الاعتماد على السوق الموازي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المراجع

1. قماش، ن. (2020). إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر [شهادة دكتوراة]. جامعة فرحات، سطيف، الجزائر.
2. سلطان، ر. (2024). أثر تغير سعر الصرف على التضخم – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022). مجلة شمال افريقيا للنشر العلمي، 2(4).
3. السوقي، ع. ع. (2024). دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 2000-2022. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 21(1).
4. نوار، إ. (2016). دراسة أزمات أسعار الصرف في ضوء التجارب الدولية (مع التركيز على مصر). مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات.
5. الطويل، م. ج. (2025). أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم – دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2022. المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(2).
6. امبية، ع. م. (2025). أثر الانفاق العام وسعر الصرف الموازي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، دراسة قياسية باستخدام نموذج للفترة (1990-2022). المجلد 8، العدد 2.
7. مصرف ليبيا المركزي. (2012). التقرير السنوي. تم الاسترجاع من https://cbl.gov.ly/en/annual-reports
8. مصرف ليبيا المركزي. (2018). الإحصاءات النقدية والمالية خلال 1966-2017 – إدارة البحوث والإحصاء.
9. مصرف ليبيا المركزي. (2018). النشرة الاقتصادية، 58. تم الاسترجاع من https://cbl.gov.ly/en/economic-bulletin
10. مجلس النواب الليبي. (2024). قرار مجلس النواب الليبي رقم 15 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/03/14 القاضي بفرض ضريبة على سعر الصرف الرسمي.
11. مجلس النواب الليبي. (2024). قرار مجلس النواب الليبي رقم 68 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/10/06 القاضي بتعديل قيمة الرسم المفروض على سعر الصرف الرسمي.
12. مصرف ليبيا المركزي. (2024). النشرة الاقتصادية – إدارة البحوث والإحصاء، 64 (الربع الرابع).
13. المرعاش، ع. م. أ. (2025). إشكاليات وواقع المصارف الإسلامية في ليبيا وسبل معالجتها ـ دراسة ميدانية على الموظفين العاملين بالمصرف التجاري الوطني فرع بني وليد. مجلة الاصالة، 8(12).
14. المرعاش، ع. م. أ. (2022). معوقات تطبيق التمويل بالمشاركة في مصرف الجمهورية فرع بني وليد: دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظفين. Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences، 7(1)، 88-120.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).